

ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ
ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ

ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ
ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴷⴰ



المملكة المغربية
مصالح رئيس الحكومة
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

DD 18-0089

بلاغ توضيحي

29 مايو 2018

نشرت جريدة الصباح في عددها الصادر يوم الثلاثاء 29 ماي 2018 مقالاً بعنوان "تبييض وتهريب أموال المقاصة... اختلاسات في رساميل عقود المحروقات وهروب أصحاب الشركات بالملايير إلى الإمارات"، على صدر صفحتها الأولى تضمن فقرة في آخر المقال تضمنت معطيات غير صحيحة وادعاءات مغلوطة من قبيل عدم توفر صندوق المقاصة على اشتراك لمعرفة أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية وأسعار الدولار، والاعتماد فقط على الفواتير وعلى التصريحات وعلى تصفية ملفات المقاصة وغياب المراقبة الخارجية لملفات الدعم.

وعليه، وتنويراً للرأي العام بالمعطيات الحقيقية ورفعاً لكل لبس أو تغييط، نورد التوضيحات التالية:

أولاً: على عكس ما ورد في المقال، نؤكد لكم أن الإدارة تتوفر على اشتراك في كبريات الخدمات المتعلقة بأسعار النفط في الأسواق الدولية وتتوصل بالمعطيات والأرقام والإحصائيات بشكل فوري ومستمر، حيث تتم معالجتها، ومقارنتها بأسعار الدولار كما هي معتمدة لدى بنك المغرب، وتتم مقارنة كل هذه المعطيات مع الفواتير والوثائق التي تدلي بها الشركات للتأكد من مدى صحتها ومطابقتها.

ثانياً: خلافاً لما ورد في مقالكم، فإنه لا يمكن تصفية أي ملف للدعم إلا إذا كان معززاً بعدد من الفواتير والوثائق التي يتم التأكد من المعطيات الواردة فيها عن طريق مساطر مراقبة صارمة تصل إلى خمسين (50) عملية مراقبة قبل الوصول إلى مرحلة التصديق على تسوية الملف.

كما يلجأ الصندوق عند الضرورة إلى القيام بافتحاص داخل الشركات للتأكد من بعض المعطيات ومقارنتها بالواقع.

ثالثاً: وتعزيزاً للمراقبة الداخلية، يتبنى الصندوق نظاماً للمراقبة الخارجية، فالإ جانب العمل الذي يقوم به مدقق الحسابات، فإن المجلس الإداري لصندوق المقاصة يعين مراقباً خارجياً يقوم بالتحقق من احترام ملفات الدعم للقوانين والمساطر الجاري بها العمل، كما يقوم بالتدقيق في نفقات الصندوق، وفق المعايير الدولية المعتمدة.

رابعاً: بهدف تعزيز شفافية وحكامة صندوق المقاصة، يتوفر هذا الأخير ومنذ سنة 2012 على نظام معلوماتي متطور يسمح بالمعالجة الآلية للبيانات والمعطيات الواردة في ملفات الدعم وإجراء المقارنات الضرورية، والتأكد من سلامة عمليات الاستخلاص.

مدير صندوق الموازنة

إمضاء: هفيق البلغيتي